

قلت ليس هذا احداهما من سوا وجه فبجوابه انهما مشتركوا في احوالهما وتعلقهما بالانها  
 قول الاشاعرة وقالت انما يتبدى به الابدان والكليات وهو غيرهم صفة  
 ذاتية فذاتية وان كان الكليات حادقا وبهمومه باقتسام صنفاتها فبعضها  
 الافعال من خلق وزرق وانما ذواتها وذهب بعضه بشيخ ما ورا  
 التهم ان كل واحدة من هذه هي منفصلة ووظيفة الغزيرة تجعل الكليات  
 قابل للوجود ويرد بان قبوله ذاتي له ويرد بان الذات القبول الامكنة  
 واعمد هذا الاستدلال في الترتيب من القول والمحقق كما قال السعد انه لا  
 دليل على هذه اقلية الا الغزيرة وتعلقها بها كحقيقة وهو معنى قولهم  
 صفات الافعال قد جمة عند انما يتبدى به حادثة عند الاشاعرة في الكليات  
 حقيقي على الوجه السابق وقيل لقطبي فان اشعري ينظر لنفسه الافعال  
 وانما يتبدى لا يتحققا فبما وسيد فبما قوله كل ممكن من حيث الوجود والواقع  
 فلا يتعلق بهما الغزيرة لما يلزم عليه من قلب الحقيقة او تحصيل الحاصل  
 وقد شنع علي بن جرير في قوله ان الله قادر على ان يتخذ ولو كان  
 عاجزا وما دريت ان العجز في حق الغزيرة لا يكون المتعلق بقول الوجه  
 في ذاته وغزير سأل ابا بلبيس اديب هل يغدر الكليات ان يوحل الدنيا في  
 سوا الجياط فتجسه بالانيرة والحجوز انما بعض الدنيا او ليس سوا الجياط وان  
 كان محاذقها واعداصه بغيره من الاشياء لا يشبه كرا كان اولادها هل  
 الشايع ابي الحسن الاشعري انما لا تتعلق بالعدم واذا اراد الله ان  
 الجايات بغيره الله تعالى بعد ادا الوصو دقته لا يشي بنفسه والحق ان  
 الغزيرة تتعلق بالعدم او عدمها الا ان لا تتعلق به الغزيرة في الا  
 دة لا نواجب لذاته وتعلقها بعد صفاتها لا يزال سوا كما قيل  
 دنا او بعدة والحاصل ان تعلق الغزيرة بالوجود متعلق بحلها وانما  
 تعلقها بالعدم بعد الوجود فبقية حلال فتعند الاشعري لا تتعلق  
 بعد ذلك لان العالم اما جواهر واما اعراض فالعرض من صفات  
 ذاته انه يتعد مدقلا يحتاج لمؤثر واما الجواهر فيجعل الله سبب  
 تهما مسببا عاديا ان نباط الاعراض يها فبما اراد الله في الجواهر  
 بالاعراض واذا اراد فناؤها امساك عرضها الاعراض فتعند من غير  
 وعند

وهي امية علي ان العرض لا يقع في ما نبي وعند الجمهور تتعلق بعدة  
 المحلثة وهو الاصح بناء على ان العرض يبقا زمانين وانما العدم في الستر  
 فهو واجب لا تتعلق به الغزيرة وانما عدمها فيما لا يزال قيل وجوب  
 دنا لعدمها في من الطموقات واستمرار الوجود بعد العدم واستمرار  
 العدم بعد الوجود فبما من تعلقها الغزيرة جمعها انما في الحقيقة  
 عدمها سابق ووجوده وعدمه لاحق وكل منهما له اول واستمرارها لعدم  
 السابق اوله الا ان لا واجب لا تتعلق به الغزيرة واستمرارها في الحقيقة  
 واول الوجود تتعلق به الغزيرة واستمرارها في الحقيقة واول العدم اللاحق  
 من تعلقها الغزيرة على المرجح واستمرار العدم اللاحق في الحقيقة  
 صلات التعلق على تعلق الحقيقة بحالها اذ ليس فيها تباين الفعل وكره  
 العلاقة الكليات بل هي حقيقة في ذاتها انما لم يبقا من صفات التباين  
 والتعلق في كل شي مجسمة فموقفا من مع الفارق علي ان تعلقها الحقيقية  
 انما هو بوجوبه واصلها التعلق على تعلق العلم والسمع والمهم والكلام  
 حقيقة ثم واخرج بقوله ايجادها وعندها ما عدا المحرر في قوله  
 الامر اذ استنار الي ان تعلق الامر اذ سابق على تعلق الغزيرة في الامر  
 واستمراره في ان قوله تعالى للجانبات انما هو بغيره الاختيار لا يطر  
 بين الشر وكفعل العلة والطبيعة والظواهر قوله علي وفق الامر اذ ليس  
 من تعلقه التفرقة في العلم وفق الامر اذ جوابه عن شريطة من التباين  
 الغزيرة فهي انما صالحة للايجاد والامكان عداه واحتملت بقيلها على  
 حد سوا صفات تعلقها باحد من جوارحها بل مرجح في جوارحها ان المرجح الة  
 ارادة المحلثة ان تعلقها ونزجها الامر اذ ما يولي اوجه  
 بانه اختصار ذاتي لا بدال عما يقبل ويردك يتعلق ما يشاء وبقوات  
 قلت لم كان ذات الامر اذ ولو كنت ذات الغزيرة اجيب بان تعلقها  
 مع الامر التي تميزت عن غيرها وبما لا يفتل لا يفتل في تباين  
 في ذاته صانع فذير الخ هذه صغرى قياسه من كبرها وانما  
 دليلها مشا معها وتفرسرها وكل من كان كذلك له فترة فينبغ انه له

بلغ